

## تضامن واسع مع الناشط السدحان قبيل أيام من استئناف حكمه



### التغيير

أطلق حقوقيون ونشطاء حملة تضامنية مع الناشط المعتقل عبد الرحمن السدحان.

وتأتي الحملة الإلكترونية التي حملت عنوان #يومدعم\_للسدحان و #الحرية\_لعبدالرحمن\_السدحان قبل 10 أيام من استئناف الحكم الصادر بحقه لمدة 20 عاما.

وعبر هؤلاء عن مخاوفهم من الأحكام التعسفية والقاسية التي يطبقها قضاء آل سعود على النشطاء والمعارضين على خلفية حرية الرأي والتعبير.

وكتبت أريج السدحان شقيقة المعتقل: باقي ١٠ أيام للاستئناف ورغم ذلك ما زال أخي ممنوعا من الاتصال

و الزيارة من أهله ولا حتى للتحضير معهم للاستئناف.

وقال د. عبد الله العودة: حملة لدعم عبدالرحمن السدحان في الوقت الذي تستخدم فيه الحكومة القضاء بكل صفاته لانتهاك حقوق الإنسان.

وأوضح العودة أن هذه الحملة تأتي في وقت استئناف الحكم ضد السدحان بعد الحكم عليه (٢٠) سنة بسبب حساب ساخر في تويتر مزعوم!

والأسبوع الماضي، كشفت أريج السدحان شقيقة الناشط المعتقل النقاب عن ضغوطات من نظام آل سعود لعرقلة استئناف العائلة للحكم الصادر بحقه.

وكتب أريج في تغريدة عبر "تويتر" أن سلطات آل سعود تمنع شقيقها "عبد الرحمن" بتاتاً من الاتصال والزيارة حتى من والده (الوكيل الشرعي).

وأوضحت أن هذه المحاولات من قبل السلطات جاءت لعرقلة وتقييد حقة للاستئناف على الحكم الجائر الصادر بحقه.

وأشارت أريج إلى أن هذه الخطوات "تصرف غير قانوني وغير إنساني كما حصل مع المحاكمات السرية والهزلية".

وكانت عائلة "السدحان" كشفت عن تقديم استئناف على الحكم الصادر ضد ابنهم بالسجن 20 عاماً، والذي أصدرته المحكمة الجزائرية المتخصصة بالرياض.

وجاء ذلك من خلال حساب جديد على "تويتر" دشنته عائلة "السدحان" تحت عنوان "عائلة السدحان وأصدقائه".

وقالت عائلة "السدحان" في تغريدة لها عبر هذا الحساب الجديد: "هذا حساب لدعم عبد الرحمن السدحان خلال محكمة استئنافه التي ستنتهي في يوم ٢٤ من رمضان، الموافق 6 من مايو القادم".

ودعت عائلة السدحان متابعي الحساب للمشاركة، مشيرة إلى أن أصواتهم هي الطريقة لفصح ووقف الظلم في

في 5 أبريل 2021 ، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة على السيد السدحان بالسجن 20 عامًا ، يليها حظر سفر لمدة 20 عامًا أخرى.

ومنعت المحكمة الجزائرية كلا من والده ومحاميه من حضور الجلسة ولم يُسمح لهما بدخول قاعة المحكمة إلا بعد صدور الحكم بالفعل. وأمهل السدحان 30 يوما لاستئناف الحكم.